مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الإمارات والصين في جنوب اليمن

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

10 – يونيو - 2023

ترجمة خاصة

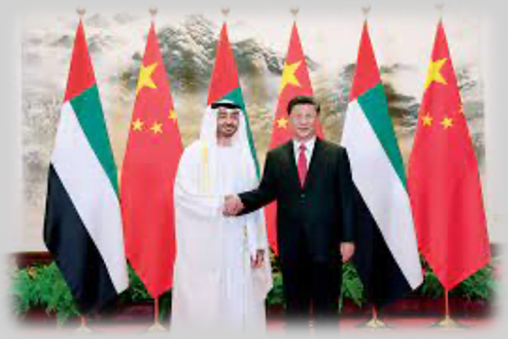

اقرأ في التقرير:

كيف وضعت الإمارات والصين أنظارهما على جنوب اليمن؟

اليمن: السكان معرضون للخطر

كيف وضعت الإمارات والصين أنظارهما على جنوب اليمن

جوزيا ثاير نشر علىيونيو

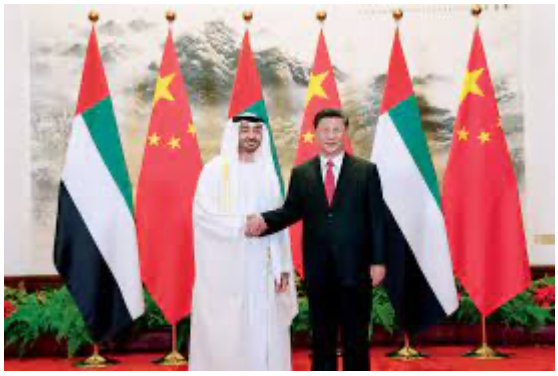

سافر مستشار الأمن القومي جيك سوليفان إلى المملكة العربية السعودية والتقى ولي العهد محمد بن سلمان وطحنون بن زايد آل نهيان ومستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفال في وقت سابق من هذا الشهر. وذكر البيت الأبيض أن الاجتماع كان "لتعزيز رؤيتهما المشتركة لمنطقة شرق أوسط أكثر أمنا وازدهارا مترابطة مع الهند والعالم"، وهو بلا شك محاولة لدحض التحركات الأخيرة للصين في الشرق الأوسط مثل الانفراج الذي توسطت فيه الصين بين إيران والمملكة العربية السعودية.

الإمارات والحراك الجنوبي

كتب ديف ديكامب كيف كرر السعوديون أن جميع الأطراف عازمة على السلام، لكن من غير الواضح متى سيتم التوصل إلى اتفاق. كما يسلط التقرير الضوء على كيفية توقيع المجلس الانتقالي الجنوبي على ميثاق وطني لاستعادة حدود عام 1990 في محاولة جديدة لتقسيم اليمن بين المنطقتين الشمالية والجنوبية. كان الحراك الجنوبي موجودا قبل فترة طويلة من استيلاء الحوثيين على صنعاء، وحاولوا الانفصال عن اليمن منذ إعادة توحيد البلاد في عام 1990.

غيرت الإمارات النظام البيئي في جنوب اليمن من خلال تعزيز الجماعات المقاتلة المختلفة وتأسيس وجود بري سريع في عدن بعد تدخل المملكة العربية السعودية في عام 2015. تمول الإمارات وتسيطر على قوات النخبة الحضرمية، وقوات النخبة الشبوانية، ولواء العمالقة، وقوات الحزام الأمني. كل هذه الجماعات تدعم المقاومة الوطنية في اليمن وقد أثبتت أنها مقاتلة شرسة في ساحة المعركة ومدربة تدريبا جيدا ومجهزة بمعدات عسكرية من الدرجة الأولى من الإمارات العربية المتحدة. كانت المقاومة الوطنية هي القوة المقاتلة الرئيسية التي تدعم الحكومة المعترف بها دوليا. في الماضي، وقد واجهت القوات الحكومية أي محاولة من

جانب الحراك الجنوبي للانفصال عن اليمن بحملات قمع قاسية. حاليا، لا توجد مجموعة عسكرية في المنطقة قوية بما يكفي لمنع الحراك الجنوبي من تقسيم اليمن إلى شمال وجنوب اليمن.

لطالما كان لدولة الإمارات العربية المتحدة ثلاثة أهداف رئيسية في اليمن. كانت المهمة الأولى والأهم هي محاربة الإخوان المسلمين في اليمن وتأسيس حليف قوي في المنطقة. وقد فعلت الإمارات ذلك من خلال مساعدة السعوديين والحكومة المعترف بها دوليا في قتالهم ضد الحوثيين. في أكتوبر 2018، أعددت تقريرا كيف دفعت الإمارات للمرتزقة الأمريكيين والإسرائيليين 1.5 مليون دولار شهريا لاغتيال أئمة الإصلاح والشخصيات السياسية في اليمن.

وقد نشر مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح بيانات مذهلة تثبت اغتيال أكثر من ثلاثين من أئمة الإصلاح والشخصيات السياسية في أوائل عام 2018 في جنوب اليمن. اعترف أبراهام جولان، مؤسس مجموعة عمليات سبير- الرمح، صراحة ل Buzzfeed بأن مجموعته المرتزقة اغتالت أئمة الإصلاح والشخصيات السياسية في جنوب اليمن. وقال جولان لموقع BuzzFeed News إن مجموعته ستحصل على أهداف مباشرة من أفراد عسكريين إماراتيين يرتدون الزي الرسمي لأسباب قضائية. وقد تم التقاط إحدى محاولات الاغتيال الفاشلة لمجموعة عمليات الرمح على فيديو طائرة بدون طيار وتم نشرها بواسطة موقع BuzzFeed News.

تظهر لقطات الطائرة بدون طيار مجموعة عمليات- سبير الرمح ترافقها مركبات عسكرية إماراتية وأحد أعضاء فريق مجموعة عمليات الرمح يطلق النار على المدنيين الأبرياء الذين اقتربوا جدا من عمليتهم بينما يضع عضو آخر في الفريق قنبلة على باب مكتب شخصية بارزة في الإصلاح. يحدث خطأ ما، وتشعر مجموعة عمليات الرمح بالذعر. كما شوهد أحد أعضاء الفريق وهو يركض في الشارع ويقفز إلى مركبة عسكرية إماراتية. وتتسارع المركبة الإماراتية الموجودة في مؤخرة القافلة إلى حيث يقوم عضو فريق مجموعة عمليات سبير- الرمح بوضع شحنة، ويقفز المرتزق في المركبة العسكرية الإماراتية بمجرد انفجار الشحنة. وتنطلق جميع الشاحنات بسرعة بينما يدمر انفجار ثان السيارة التي كان يستقلها المرتزقة.

تحالفت الإمارات بشكل استراتيجي مع الجماعات المسلحة في المدن الساحلية في جنوب اليمن المنتشرة على الساحل. عزلت الإمارات أقوى عدو لها في المنطقة من خلال شن هذه الحرب بالوكالة ضد حزب الإصلاح. وفي الوقت نفسه، قامت الإمارات بتأمين الممرات المائية قبالة الساحل اليمني لحماية ممرات الشحن الحيوية لاقتصاد الإمارات. تعود الروابط بين الإمارات والحراك الجنوبي والصين إلى عام 1984، عندما أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية. زار أحد الآباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد الصين في عام 1990، وازدهرت علاقتهما على مدى السنوات العشرين الماضية. في عام 2018، أصبح شي جين بينغ أول زعيم صيني يذهب إلى الإمارات منذ 29 عاما.

الصين والعربية السعيدة

كان جنوب اليمن دولة اشتراكية مستقلة من عام 1967 إلى عام 1990، ولا يزال العديد من عمال الموانئ في جنوب اليمن نقابيين. تعود علاقة الصين باليمن إلى عام 1950 عندما أصبحت المملكة المتوكلية في شمال اليمن ثالث دولة في العالم العربي تعترف بجمهورية الصين الشعبية المشكلة حديثا (هاريس 1993، ص 90-91). أقامت روسيا والصين علاقات مع شمال اليمن لمواجهة استعمار إنجلترا لجنوب اليمن. لم تكن روسيا والصين مهتمتين باليمن فقط، حيث كان كلا البلدين مساهمين رئيسيين في تمرد ظفار في جنوب عمان ضد نظام مدعوم من بريطانيا بدأ في عام 1963.

واصلت الصين دعم الجماعات اليسارية في جنوب اليمن وعمان. فبعد أن ثار سكان عدن ضد البريطانيين وطردوهم من عدن في عام 1967، ساعدت الصين في إعادة بناء وتطوير جنوب اليمن بقرض بقيمة 9.8

مليون دولار في عام 1968 وقرض بقيمة 43.2 مليون دولار في عام 1970. بدأت التوترات بين الصين ودول الخليج في الذوبان خلال السبعينيات حيث أصبحت الصين متعطشة للنفط وسعت إلى إعادة بناء صورتها في نظر دول الخليج الغنية بالنفط.

أطلقت المملكة العربية السعودية والصين مشروعا سريا بقيمة مليار دولار لبناء برنامج صواريخ باليستية متوسطة المدى في عام 1978 لم يكن العالم الغربي يعرفه علنا حتى عام 1988. كانت إيران وعمان الدولتين الوحيدتين في الشرق الأوسط اللتين زودتا الصين بالنفط في عام 1990، ولكن بحلول عام 1999، كان اليمن ثاني أكبر مورد للنفط في العالم إلى الصين. بدأت سينوبك وسينوكيم الاستثمار في حقول النفط والغاز اليمنية في أوائل عام 2000. وقعت سينوبك صفقة بقيمة 72 مليون دولار للتنقيب عن النفط في محافظة شبوة ومحافظة حضرموت في عام 2005. زادت الصين استثماراتها في النفط والغاز اليمني بعد ثلاث سنوات عندما استثمرت سينوكيم 465 مليون دولار للحصول على حصة 16.78٪ في بلوك 10، الواقع في شبوة الشرقية.

كان المستثمرون في جميع أنحاء العالم مهتمين بالذهب اليمني حيث أفاد البنك الدولي في عام 2009 أن اليمن لديه رواسب هائلة من الذهب. وذكر البنك الدولي أن منجم ذهب واحد في محافظة حجة يمكن أن ينتج 200 أوقية سنويا لمدة عشر سنوات على الأقل.

وبحلول عام 2010، بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى اليمن 1.2 مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات الصينية من اليمن 2.78 مليار دولار. وظل اليمن والصين شريكين تجاريين قويين، لكن اليمن لم يستطع مواكبة طلب الصين على النفط. عندما سيطر الربيع العربي على الشرق الأوسط، تطلعت الصين إلى المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالنفط. افترض صالح أن الصين وروسيا ستصوتان ضد خطة مجلس التعاون الخليجي لعزله من السلطة في عام 2011. وعلى الرغم من ثقة صالح، صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على استبداله بمنصور هادي لأن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كانتا أكثر ملاءمة لتلبية الطلب الصيني.

انتشرت تقارير إخبارية في عام 2013 تفيد بأن الصين كانت تخطط لبناء محطتين لتوليد الطاقة بقدرة 5000 ميجاوات في اليمن وأعلنت عن خطط لتمويل توسيع الموانئ في عدن المخا. خطط الرئيس هادي للقيام برحلة دبلوماسية إلى الصين لترسيخ الصفقات الاقتصادية والتنموية، لكن الوضع المتدهور في اليمن منع هادي من القيام بالرحلة. اختارت الصين النفط من دول الخليج وأمن الممرات المائية الحيوية المحيطة باليمن، والتي تعتبر حاسمة للاقتصاد الصيني، على الشعب اليمني.

في عام 2016، بعد أيام قليلة من إعلان الحوثيين وصالح ما أسموه "حكومة الإنقاذ الوطني"، دعيت قيادة الحوثيين إلى الصين. تألف وفد الحوثيين الذي سافر إلى الصين من حمزة الحوثي ومحمد عبد السلام ومهدي المشاط. وتناول الحوثيون مأدبة عشاء على شرفهم والتقوا ب دنغ لي، نائب وزير الخارجية الصيني الحالي. كان على الصين أن تطمئن المجتمع الدولي بأنها لا تؤيد الحوثيين أو إيران، كما أنها لا تدعم التحركات الأحادية الجانب التي يقوم بها أي طرف.

بدأ المد في التحول في عام 2017 عندما عرضت الصين التوسط في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية. وقعت الصين والمملكة العربية السعودية صفقات تكنولوجيا الطاقة والفضاء بقيمة تزيد عن 65 مليار في مارس 2017، في الوقت الذي أصبح فيه اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. أدركت الصين أنه بمساعدة الإمارات العربية المتحدة، فإن الاضطرابات في اليمن لن تعرض مصالحها الاقتصادية للخطر. لم تبطئ الحرب في اليمن حركة المرور عبر مضيق بالمندب. وازدادت حركة الملاحة البحرية والتجارة فقط مع تقدم الحرب في اليمن. وطالما أن الحرب في اليمن لا تهدد المصالح الأمنية أو المالية للأعضاء الخمسة

الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فليس لديهم سبب لإنهاء الحصار المفروض على اليمن. أمنت الصين طريقها عبر مضيق بالمندب من خلال بناء أول قاعدة عسكرية وبحرية لها خارج الصين في جيبوتي.

بدأ مجلس الأمن الدولي بحماس في محاولة إحلال السلام في اليمن بعد أن استخدم الحوثيون عشر طائرات بدون طيار لزعزعة استقرار البترودولار وصدمة العالم. ذكرت NPR أن أسعار الغاز ارتفعت بنسبة 10 إلى 20٪ بين عشية وضحاها. "ارتفع خام برنت القياسي لفترة وجيزة بنسبة 20٪ تقريبا في التعاملات المبكرة قبل أن يستقر بالقرب من 10٪. ارتفع خام غرب تكساس القياسي الأمريكي بأكثر من 10٪. في عام 2019، وقع 100000 يمني ضحية للعنف المباشر، وبالكاد تصدرت هذه الأخبار عناوين الصحف، لكن الهجوم على نظام الغاز الرئيسي في أرامكو جعل وسائل الإعلام الرئيسية تتناوله بكثرة.

كان هناك هدوء نسبي في الحرب التي أودت بحياة 377000 شخص منذ توقيع الهدنة في أبريل 2022، وعلى الرغم من انتهاء اتفاق السلام، لم تلجأ جميع الأطراف المشاركة في الصراع إلى حرب شاملة. وهناك تقارير عن مناوشات واتهامات بانتهاك الهدنة من قبل جميع الأطراف. مطار صنعاء مفتوح الآن لمزيد من الرحلات الدولية، كما عادت موانئ اليمن إلى حركة المرور الطبيعية. أخبرني الناس في اليمن أنه لم تعد هناك طوابير طويلة للحصول على الغاز أو البقالة، وأن الطرق التي تم إغلاقها منذ بداية الحرب أعيد فتحها، مما يسمح للناس بالسفر بحرية أكبر.

https://original.antiwar.com/Joziah_Thayer/2023/05/31/how-the-uae-and-china-/set-their-sights-on-southern-yemen

اليمن: السكان معرضون للخطر

مستوى الخطر: خطر وشيك

GLOBAL CENTRE
FOR THE RESPONSIBILITY
TO PROTECT

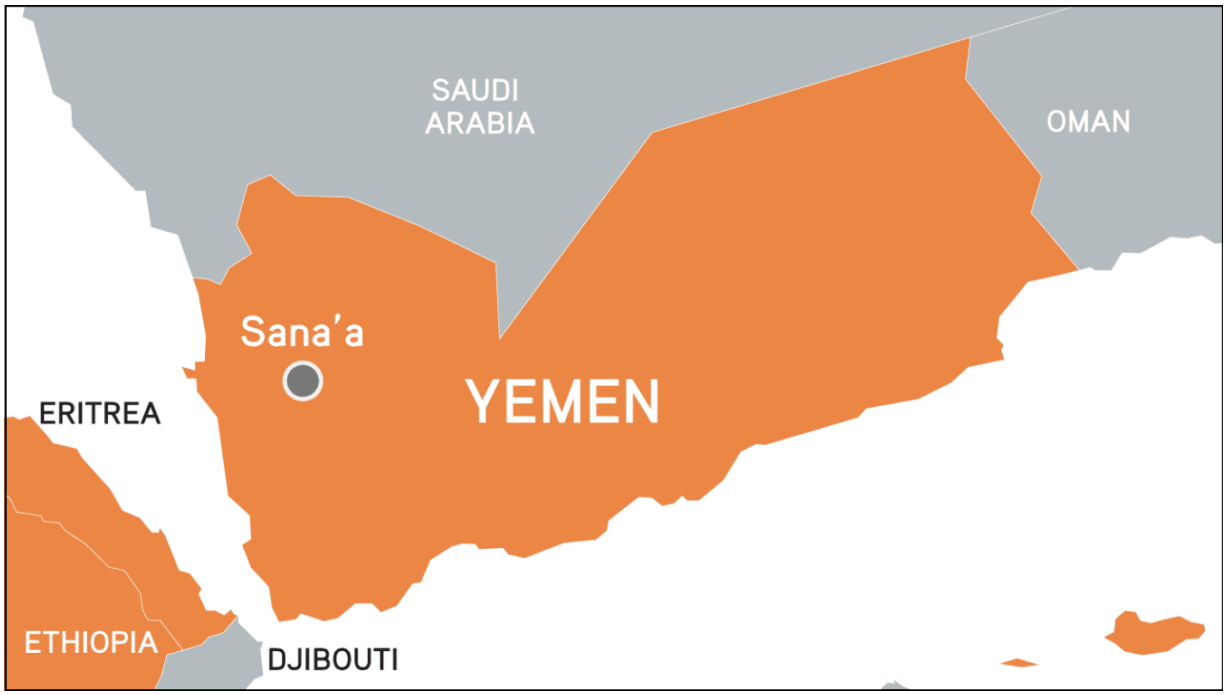

مستوى الخطر: خطر وشيك

على الرغم من الانخفاض الكبير في الأعمال العدائية، لا يزال السكان في اليمن عرضة لخطر وشيك بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

خلفية:

على مدى السنوات الثماني الماضية، عانى المدنيون في اليمن من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية متكررة. أسفر القتال بين قوات الحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا – فضلا عن الغارات الجوية التي شنها التحالف الدولي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – عن مقتل آلاف المدنيين منذ مارس/آذار 2015. وقد قتل أو شوه أكثر من 19,200 مدني، من بينهم أكثر من 2,300 طفل. وقد أدى الصراع إلى نزوح ما لا يقل عن 4 ملايين شخص وخلق أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من 23.4 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية ويواجه 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي.

أفاد فريق الخبراء المعني باليمن المكلف من مجلس الأمن الدولي أنه منذ عام 2015، قامت حكومتا اليمن والمملكة العربية السعودية، وكذلك الحوثيون والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية واختفاء قسري وسوء معاملة وتعذيب للمحتجزين. ومنذ

عام 2018 إلى 2021، وثق فريق الخبراء البارزين المعني باليمن بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيضا نمطا من الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع والتي قد ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك الغارات الجوية العشوائية والقصف والتعذيب والاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد زعم فريق الخبراء البارزين أن كندا وفرنسا وإيران والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد تكون متواطئة في هذه الانتهاكات بسبب توفيرها للاستخبارات العسكرية والأسلحة والدعم اللوجستي لبعض أطراف النزاع.

وفي 2 أبريل 2022، بدأت أطراف النزاع هدنة توسط فيها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز غروندبرغ، والتي تم تجديدها مرتين ولكنها انتهت في 2 أكتوبر. وتضمنت الهدنة التي استمرت ستة أشهر – وهي أول وقف لإطلاق النار يتم التفاوض عليه على مستوى البلاد منذ عام 2016 – وقف جميع الهجمات ودخول سفن الوقود إلى موانئ الحديدة وتشغيل الرحلات الجوية التجارية من وإلى مطار صنعاء. وعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين خلال الهدنة، سجل مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح 2,208 حوادث قصف وقصف مدفعي وصاروخي، و374 غارة جوية وطائرات بدون طيار، و369 اشتباكا مسلحا. وسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ما يقرب من 1,205 حوادث تدخل في وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك العنف ضد عمال الإغاثة، خلال الهدنة. كما ظل المدنيون يتعرضون على نطاق واسع لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي.

وقد سجلت الأمم المتحدة أدلة على ارتكاب أطراف النزاع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية المسلحة، وقتل الأطفال وتشويههم، والهجمات على المدارس. سجلت الأمم المتحدة 2,748 انتهاكا جسيما طالت أكثر من 800 طفل في اليمن في عام 2021، بما يتفق مع أنماط الانتهاكات من السنوات السابقة. وأفاد فريق الخبراء المكلف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني 2022 أن أكثر من 2000 طفل جندهم الحوثيون لقوا حتفهم في القتال منذ عام 2020. في أبريل/نيسان 2022، وقع الحوثيون خطة عمل مع الأمم المتحدة للالتزام بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

استمرت الأزمة في اليمن لأكثر من 20 عاما، لكنها تصاعدت بشكل كبير خلال عام 2014 عندما سيطرت قوات الحوثيين والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، في خضم عملية الانتقال السياسي التي يسرتها الأمم المتحدة، على العديد من المحافظات في اليمن، بما في ذلك العاصمة صنعاء، وأجبرت الرئيس آنذاك عبد ربه منصور هادي وحكومته على الاستقالة. وفي 26 مارس/آذار 2015، شن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات تدخلا عسكريا في اليمن لإعادة حكومة الرئيس هادي المعترف بها دوليا، والذي فر إلى المملكة العربية السعودية، لكنه ألغى استقالته في سبتمبر/أيلول 2015 وعاد إلى عدن. وكانت هناك عدة محاولات فاشلة لوقف إطلاق النار والهدنة منذ بداية الصراع. وتتمثل التسوية التفاوضية الناجحة الوحيدة طوال الأزمة في اتفاقية ستوكهولم، التي أنهت فترة من الفظائع المتفشية والخسائر المذهلة في صفوف المدنيين في محافظة الحديدة وحولها في أعقاب هجوم قادته الحكومة اليمنية والتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات.

فرض مجلس الأمن عقوبات مالية وحظر سفر على الرئيس السابق علي عبد الله صالح وقادة الحوثيين لأول مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وفي 14 أبريل 2015، فرض مجلس الأمن حظرا على الأسلحة على قادة الحوثيين والأفراد الذين يعملون نيابة عنهم أو تحت توجيهاتهم. وفي 28 فبراير 2022، غير مجلس الأمن حظر الأسلحة ليشمل الحوثيين ككيان خاضع لتدابير الحظر.

التطورات الأخيرة:

وعلى الرغم من عدم حدوث تصعيد كبير في الأعمال العدائية وعدم وقوع أي غارات جوية منذ انتهاء الهدنة، فقد قتل أو جرح أكثر من 465 مدنيا منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022 في ظل استمرار الاشتباكات العرضية في عدة محافظات، بما في ذلك شبوة ومأرب والحديدة وصعدة وتعز. ويخضع المسؤولون السعوديون وقيادة الحوثيين حاليا لمفاوضات بوساطة عمان وبالتوازي مع الجهود التي توسط فيها المبعوث الخاص للأمم المتحدة غروندبرغ. وفي خطوة نحو التوصل إلى تسوية تفاوضية، أطلق الحوثيون والتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات سراح 887 محتجزا مرتبطا بالنزاع في الفترة من 14 إلى 16 أبريل/نيسان 2023.

تحليل:

في حين أن الحد من الأعمال العدائية يوفر إغاثة ملموسة للمدنيين في اليمن، إلا أن مخاطر الفظائع واسعة النطاق لا تزال قائمة حتى يتم التوصل إلى هدنة دائمة وتسوية سلمية تفاوضية شاملة والمضي قدما في جهود العدالة والمساءلة المكثفة، بما في ذلك تعويض الضحايا. وتفتقر المفاوضات السياسية الجارية الرامية إلى هدنة أكثر دواما حاليا إلى تمثيل العديد من أطراف النزاع، فضلا عن الأقليات والنساء اللواتي تأثرن بشكل غير متناسب بالعنف. إن غياب الحوار الشامل يحد من قدرة هذه المجموعات على الدعوة إلى حمايتها ويخاطر بترسيخ الانتهاكات والتجاوزات.

ارتكبت جميع أطراف النزاع هجمات عشوائية واستهدفت أعيانا مدنية، ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. تفاقمت الأزمة التي طال أمدها في اليمن بسبب تفشي الإفلات من العقاب الذي غذى الفوضى وأدى إلى أضرار مدنية واسعة النطاق. كما أنه لا توجد حاليا هيئة دولية مستقلة تمهد الطريق نحو العدالة والمساءلة في اليمن. الوضع الإنساني المتردي هو نتيجة مباشرة للنزاع المسلح والجرائم الفظيعة المحتملة التي ترتكبها الأطراف المتحاربة.

تقييم المخاطر:

استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحوادث العنف التي تؤثر سلبا على المدنيين.

الإفلات من العقاب الذي يتمتع به جميع الجناة على الجرائم الفظيعة السابقة والمستمرة، يغذيه عجز و / أو عدم رغبة النظام الدولي لحقوق الإنسان في معالجة الوضع بفعالية.

عدم كفاية الحماية والتهديدات المستمرة للفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأقليات والنساء والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان والمشردين داخليا.

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المترابط الذي يزيد من مخاطر العودة إلى الصراع الواسع النطاق.

الإجراءات اللازمة:

ينبغي لجميع أطراف الصراع أن تعيد الالتزام الكامل بهدنة على نطاق البلد، فضلا عن بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى نهاية تفاوضية للصراع الذي طال أمده. ويجب أن تشمل أي مفاوضات سياسية جميع الأطراف المعنية في النزاع والمجموعات الرئيسية الأخرى في اليمن، وكذلك ضمان أن تكون المساءلة والعدالة في مكان بارز في عملية السلام.

على الحكومة اليمنية السماح بالوصول إلى ممثلين عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وضمان التحقيق في جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتملة ومقاضاة مرتكبيها على النحو

الواجب. يجب على جميع أطراف النزاع – بمساعدة من المجتمع الدولي – ضمان تقديم تعويضات لجميع ضحايا الجرائم الدولية. على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل بشكل عاجل على إنشاء آلية جديدة تركز على العدالة الجنائية لتعزيز المساءلة والتعويضات لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. على مجلس الأمن إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية.

https://www.globalr2p.org/countries/yemen/